

موقف سورية من قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ واثره في السياسة البريطانية تجاه سورية .

م. د مهند خضير علي حميد العامري
مديرية تربية محافظة كركوك

الخلاصة :

جاء البحث لتوضيح موقف سورية من تطورات الاحداث في فلسطين فقد كانت من الدول السباقة في الوقوف بوجه الاطماع الصهيونية في فلسطين ، وعلى راسها مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٣٧ وعدوها قضية العرب جميعاً ويتحتم على الدول العربية صيانة عروبتهها، وأعلنوا عن رفضهم للهجرة اليهودية بأي شكل من الأشكال، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين .

كما مبين البحث الموقف السوري الرسمي والشعبي من مجريات الاحداث والتطورات فقد ساندت الثورات والانتفاضات من خلال عقد المؤتمرات السورية أولاً والعربية ثانياً بعد انشاء الجامعة العربية ودعم المناضلين الفلسطينيين بالمال والسلاح ، واعلنت عن رفضها لأي تقسيم لأرض فلسطين ولاسيما قرار عام ١٩٤٧ ، ووصل رفضها الحكومي الى اروقة الامم المتحدة وجرى تأكيدهم رفض مقترحات لجنة عام ١٩٤٧ بشأن التقسيم الذي تضمن مشروعين حمل في مضمونهما تقسيم فلسطين الى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية ، أما المشروع الثاني فقد عرف بمشروع الأقلية فقد نص على إنهاء الانتداب و تأسيس دولة اتحادية تتألف من قسمين قسم عربي واخر يهودي وقرروا تقديم الدعم المعنوي والمالي لفلسطين.

لقد كانت سورية حكومةً وشعباً أكثر التزاماً بالمقررات التي تم الاتفاق عليها باجتماعات الجامعة العربية والأكثر جدية في تنفيذها، لهذا فقد تحملت القسم الأكبر فيما يخص تدريب أفواج من المتطوعين وإعدادهم وتهينتهم وتسليحهم.

الكلمات الافتتاحية : سورية - بريطانيا - القضية الفلسطينية - قرار التقسيم -
الكيان الصهيوني .
المقدمة :

تعد قضية فلسطين من القضايا العربية التي لازالت قائمة، ولما كانت فلسطين ارضاً وشعباً جزءاً من الوطن العربي والأمة العربية فقد ترك الاحتلال البريطاني والصهيوني فيما بعد وقيام دولة (إسرائيل) أثره في الدول العربية التي أسهمت منذ البداية شعبا وحكومات طوال القرن العشرين في دعم قضية التحرير الفلسطيني ومحاولة إرجاع الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني خاصة والشعب العربي عامة.

وقد حظيت القضية الفلسطينية بأهتمام سورية شعبا وحكومات متعاقبة بوصفها قضية عربية، فقد أصبحت قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من اهتماماتها الفكرية والسياسية والعسكرية، وقد تنوع هذا الدعم ليعبر عن العناية الكبيرة من سورية بالقضية الفلسطينية والعمل على مساندها على كافة الاصعدة الوطنية والعربية والدولية.

يتناول البحث الموسوم موقف سورية من تطورات الاحداث في فلسطين من بداية الاجراءات والسياسات التي اعلنت عنها سلطات الانتداب البريطاني مروراً بالثورات والانتفاضات وصولاً حتى قرار

التقسيم ١٩٤٧ ، تأتي أهمية الموضوع لمعرفة دور بريطانيا في مجريات وتطورات الاحداث في فلسطين والتي سعت منذ فرض انتدابها على فلسطين الى تحقيق وعددها للحركة الصهيونية بأثناء وطن قومي لليهود الذي ورد في تصريح بلفور ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، والذي اقر رسمياً في صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢، وتهيئة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية تضمن انشاء (الدولة اليهودية) والتي نتج عنها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

حاول البحث ان يسلط الضوء على دراسة الدور البريطاني في انشاء الكيان الصهيوني من خلال اجراءتها التي سمحت لليهود في تشكيل عصابات التي قامت بدورها بانتزاع الاراضي من اهلها عن طريق الارهاب بالقتل والتشريد وارتكاب المجازر ، وعن اعلان بريطانيا رفع القضية الى الامم المتحدة من اجل ادخال الصفة القانونية للاحتلال الصهيوني والقبول بمبدأ التقسيم ، واعطى البحث مواقف سورية الرسمية والشعبية من مجريات الاحداث والتطورات والتي اعلنت رفضها لكل الاحداث التي جرت فقد ساندت الثورات والانتفاضات من خلال عقد المؤتمرات السورية اولاً والعربية ثانياً بعد انشاء الجامعة العربية ودعم المناضلين الفلسطينيين بالمال والسلاح ، واعلنت عن رفضها لأي تقسيم لأرض فلسطين ووصل رفضها الحكومي الى اروقة الامم المتحدة على لسان ممثلها فارس الخوري .

اعتمد البحث على العديد من المصادر الغنية بالمعلومات حول الاحداث في فلسطين من ابرز هذه المصادر كتاب (فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً) لمؤلفه شفيق الرشيدات ، وكتاب (تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة) ، لمؤلفه علي كاشف الغطاء، وكتاب(سورية وقضية فلسطين)، لمؤلفه محمد عصمت شيخو ، والذي تضمن شرحاً وافياً عن الموقف السوري ،فضلا عن الوثائق السورية التي احتوت مواقف الحكومة الرسمية من الاحداث ولا تقل عنها ملفات البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد والتي احتوت تقارير السفراء الموجودين في سورية وعمان والقاهرة ، بالإضافة الى العديد من المصادر المثبتة في الهوامش.

التمهيد:

سعت بريطانيا منذ فرض انتدابها على فلسطين الى تحقيق وعددها للحركة الصهيونية بأثناء وطن قومي لليهود الذي ورد في تصريح بلفور ٢ تشرين الثاني ١٩١٧^(١) والذي اقر رسمياً في صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢ ، وتهيئة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية تضمن انشاء (الدولة اليهودية)^(٢) .

كانت سورية من الدول السابقة في الوقوف بوجه الاطماع الصهيونية في فلسطين ، وعلى راسها مشروع تقسيم فلسطين^(٣)، الذي يعني ضمناً قيام (دولة اسرائيل)، والذي على اثره دعت اللجنة العربية بالاتفاق مع لجنة الدفاع عن فلسطين إلى عقد مؤتمر عربي في ٨ ايلول ١٩٣٧ في بلودان قرب دمشق، وحضر المؤتمر حوالي ٤٥٠ شخصية من جميع الأقطار العربية واختير ناجي السويدي (رئيس الوزراء العراقي السابق) رئيساً للمؤتمر^(٤)، وبذل نبيه العظمة رئيس لجنة الدفاع السوري عن فلسطين نشاطاً كبيراً في المؤتمر فقد ألقى خطاباً في المؤتمر قال فيه: "إن فلسطين للعرب جميعهم وليس لأهلها فقط... فلا يعقل أن يسلم العرب لأي شعب من الشعوب بالاستيلاء عليها أو على جزء منها، وعليهم أن يكونوا صفاً واحداً في مقاومة نشوء دولة يهودية وتنفيذ فكرة التقسيم"، وأدلى جميل مردم رئيس الحكومة السورية بحديث جاء فيه: "إن موقف سورية لا يختلف عن بقية الدول العربية وإنها لا ترضى بالتقسيم ولا باقتطاع أي جزء منها، وإن

سورية والدول العربية لن تتوانى عن القيام بما يجب فعله للحيلولة دون تنفيذ المشروع، وقدم باسم الحكومة السورية مذكرة شاملة تستنكر التقسيم وتنفيذه، وتطالب باستقلال فلسطين وإعلان سيادتها العربية، وهذا الموقف كان منسجماً مع الموقف العربي الراض لمشروع بيل^(٧).

كان للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية على الحكومة البريطانية أن أعلنت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥، على لسان وزير خارجيتها أرنست بيغن^(٧) E. Bevin في مجلس العموم البريطاني قائلاً: "إن الضرورة تقضي اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الفلسطينية، وإرسال لجنة تحقيق مشتركة بريطانية- أمريكية^(٧)، لبحث مشكلة اليهود، وإعادة النظر في مسألة فلسطين"^(٨).

استنكرت الحكومة السورية ووقفت ضد قرار اللجنة الانجلو- أمريكية، فقد طلب جميل مردم وزير خارجية سورية من أمين عام الجامعة العربية عبدالرحمن عزام وضع حد للهجرة اليهودية وإيقاف التدخل في شؤون فلسطين الداخلية، وأن يكون موقف الحكومات العربية موحداً لا منفرداً تجاه القضية الفلسطينية^(٩).

لقد أثارت هذه التطورات ردود أفعال في الأوساط العربية، فتم عقد أول مؤتمر لرؤساء وملوك الدول العربية في انشاص بمصر، إذ حضره الرئيس السوري شكري القوتلي في ٢٨ أيار ١٩٤٦، بحثوا فيه القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، وعدوها قضية العرب جميعاً ويتحتم على الدول العربية صيانة عربيتها، وأعلنوا عن رفضهم للهجرة اليهودية بأي شكل من الأشكال، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين^(١٠).

تنفيذاً للتوصيات والقرارات التي اتخذت في مؤتمر انشاص، تم عقد اجتماع خاص في ٨ حزيران ١٩٤٦ لمجلس الجامعة العربية في بلودان بسورية لدراسة نتيجة تقرير التحقيق البريطانية الأمريكية والرد عليه^(١١)، كان الوفد السوري برئاسة رئيس الوزراء سعد الله الجابري ورئيس مجلس النواب السوري فارس الخوري وسفير سورية في مصر جميل مردم بك وعضو مجلس النواب السوري لطفي الحفار، نجم عن الاجتماع اتخاذ عدة قرارات علنية وأخرى سرية، في مقدمة القرارات رفض توصيات اللجنة وعرض القضية على الأمم المتحدة ورفض فكرة التقسيم بأي شكل من الأشكال، والعمل على إنشاء مكاتب للمقاطعة ولجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية، أما المقررات السرية فقد أكدت على عدم السماح لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على أي امتياز اقتصادي جديد ومعارضة مصالحها الخاصة في أي هيئة دولية وتقديم شكوى عليها إلى مجلس الأمن^(١٢).

وكان رئيس الوزراء السوري، قد افتتح المؤتمر بكلمة ركز فيها على مواقف العرب مجتمعين من قرار التقسيم والذي يعني خروج جزء عزيز من سورية، كما نبه الى ان القوى العربية لن تتوانى عن القيام بما يجب للحيلولة دون نجاح مشروع التقسيم، وطمان الشعب الفلسطيني بان لا ييأس ووراءه سبعون مليون عربي اضعافهم مسلمون^(١٣).

كما ارسلت الحكومة السورية بمذكرة الى الحكومة البريطانية جاء فيها: "ان الحكومة السورية حريصة على تنفيذ احكام ميثاق الامم المتحدة وتحقيق اهدافه، وتتشرف بان تلتفت نظر الحكومة البريطانية الى احكام الميثاق المذكور، والى الحالة الراهنة في فلسطين والى وجوب تحقيق الاماني القومية لأهلها الشرعيين، وذكرت بريطانيا بان الحالة التي نشأت من الانتداب المفروض على فلسطين والكيفية التي طبق فيها يتنافيان مع احكام الميثاق ومع الحق المعترف به لأهل فلسطين...، ولا بد من انتهاء الانتداب ونقل فلسطين الى واقع ينطبق مع ميثاق الامم المتحدة...، وطلبت من الحكومة البريطانية الاضطلاع بمسؤوليتها كدولة منتدبة ولا

تتخذ ما من شأنه التعارض مع العهود التي قطعتها للعرب واهالي فلسطين بموجب الكتاب الابيض ، خاصة فيما يتعلق بالهجرة وبيع الاراضي^(xiv) .

وإزاء المواقف العربية الراضة للهجرة اليهودية إلى فلسطين سعت الحكومتان البريطانية والأمريكية للبحث عن حلول أخرى يمكن من خلالها إقناع الدول العربية بضرورة فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ففي ٢٥ تموز ١٩٤٦ دعت بريطانيا الدول العربية إلى عقد مؤتمر في لندن لبحث قضية فلسطين، وحضر الاجتماع المندوب السوري في الأمم المتحدة فارس الخوري، وتقدمت الحكومة البريطانية بمشروع جديد عُرف بمشروع موريسون H. Morrison^(xv) نسبة إلى نائب رئيس الوزراء البريطاني هيريت موريسون الذي أعده وقدمه للمؤتمر^(xvi)، الذي أكد على فكرة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، الأمر الذي أثار حفيظة الدول العربية ورفضته الحكومة السورية والدول العربية الأخرى وطالبت بوقف الهجرة اليهودية وإعلان استقلال فلسطين^(xvii)، وصرح الوفد السوري برئاسة فارس الخوري قائلاً: " لقد طالبت فلسطين بعمل المستحيل، إذ أريد منها وحدها أن تحقق أحلام الصهيونية السياسية وأطماعها... " ^(xviii) .

رفض الوفد العربي المشارك وبلسان ممثل سورية فارس الخوري مؤتمر لندن مشروع موريسون لاتفاقه مع مشروع اللجنة الانكلو الامريكية ، وبالمقابل قدم العرب مشروعاً بديلاً عنه ويتضمن اعلان استقلال فلسطين دولة موحدة وتنشأ فيها حكومة ديمقراطية بموجب دستور تضعه جمعية تأسيسه منتخبة وإنشاء حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامي مكونه من سبعة من العرب ، وثلاثة من اليهود مع ضمان تمتع اليهود بحقوقهم المشروعة والمحافظة على حقوق الأقليات وتوقف الهجرة الصهيونية على أن يترك أمرها في المستقبل للحكومة ، وعقد معاهدة تحالف بين حكومي فلسطين وبريطانيا وتعطي الضمانات لاحترام قَدسية الأماكن وحرية زيارتها^(xix)، إلا أن الحكومة البريطانية أعلنت عدم قبولها المشروع وعدت مشروع موريسون الحل الأفضل للمشكلة بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات لصالح اليهود ولكنه جوبه برفض العرب^(xx)، فقدم وزير الخارجية البريطاني بيفن مشروع جديد عُرف بأسمه ونص على أن تقام مناطق عربية ويهودية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في نطاق دولة ذات حكومة مركزية ، لكنّ هذا المشروع فشل ايضاً في كسب موافقة العرب ولاسيما سورية التي مثلها في المؤتمر فارس الخوري رئيس مجلس النواب والوزير عادل ارسلان، وقد طالبوا بإنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين^(xxi)، وإعلنت الحكومة البريطانية بعد ذلك عن عزمها على رفع القضية الفلسطينية الى الأمم المتحدة في الرابع عشر من شباط ١٩٤٧^(xxii) .

وإزاء ذلك دعمت الحكومة السورية الموقف الفلسطيني وقرر مجلس النواب الموافقة على تحويل مبلغ (٢) مليون ليرة سورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمساعدة أهل فلسطين في إنقاذ أراضيهم^(xxiii)، كما صرح رئيس الوزراء السوري جميل مردم بك بأن قضية فلسطين هي أهم القضايا بالنسبة لسورية والدول العربية، وان العرب يرفضون المقترحات البريطانية ويعلنون تأييدهم الكامل للقضية الفلسطينية وبخصوص عرض القضية على الأمم المتحدة ذكر جميل مردم بك: " إن مثل هذا القرار لن يحول الدول العربية عما قررت في مؤتمر بلودان من رفع المشكلة الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة " ^(xxiv) .

موقف سورية من قرار التقسيم ١٩٤٧ :

بعد فشل مؤتمر لندن ١٩٤٦ - ١٩٤٧، ورفض العرب واليهود للحلول التي طرحت، أعلن وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن في اخر جلسات المؤتمر عن اسفه من عدم التوصل الى حلّ يرضي الطرفين^(xxv)، وأن حكومته قررت إحالة القضية إلى الامم المتحدة، وقد أشار إلى هذا القرار في خطابه في

مجلس العموم بتاريخ ١٧ شباط ١٩٤٧، عن رغبة الحكومة البريطانية إنهاء الانتداب على فلسطين، وان يسلم إلى الأمم المتحدة (xxvi).

قررت بريطانيا تسخير الامم المتحدة لتنفيذ ما عجزت عن تحقيقه عن اقامة الدولة لليهود مؤقتاً ولو في جزء من فلسطين برضاء العرب، ولاسيما وان هيئة الامم المتحدة كانت حديثة العهد بمشاكل الشعوب وكانت كثرة من ثمرات انتصار الحلفاء على دول المحور - تخضع لاراء وتوجيهات الدول المنتصرة ، وكانت بريطانيا وامريكا تتمتعان فيها بمركز ممتاز ، ولما درس اطراف المؤامرة الثلاثة كل هذه العوامل بدقة وامعان ، وجدوا ان طريق الامم المتحدة هو السبيل المضمون لنجاح الخطوة المرسومة (xxvii).

عقد مجلس الجامعة العربية في القاهرة جلساته في ١٧ اذار ١٩٤٧، فكانت قضية فلسطين القضية الرئيسية في جدول أعماله، ففي الوقت الذي كانت فيه الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة تبحث في أمر تعيين لجنة تحقيق دولية، بناءً على إعلان بريطانيا عزمها على عرض القضية على الهيئة (xxviii)، قرر المجلس معارضة تشكيل مثل تلك اللجنة، كما قرر أن تكون مباشرة القضية في الهيئة على أساس إعلان استقلال فلسطين، ولتحقيق ذلك قرر تأليف لجنة تعمل على اتخاذ جميع التدابير اللازمة أثناء المباشرة بالقضية تمدها الحكومات العربية بالأموال الضرورية فضلاً عن الهيئة العربية العليا لتيسير عملها في سبيل القضية، مع تقديم احتجاج شديد إلى الحكومة البريطانية على استمرار الهجرة اليهودية (xxix)، وإزاء ذلك دعمت الحكومة السورية الموقف الفلسطيني وقرر مجلس النواب الموافقة على تحويل مبلغ (٢) مليون ليرة سورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمساعدة أهل فلسطين في إنقاذ أراضيهم (xxx)، كما صرح رئيس الوزراء السوري جميل مردم بك بأن قضية فلسطين هي أهم القضايا بالنسبة لسورية والدول العربية، وان العرب يرفضون المقترحات البريطانية ويعلنون تأييدهم الكامل للقضية الفلسطينية، وبخصوص عرض القضية على الأمم المتحدة ذكر جميل مردم بك: " إن مثل هذا القرار لن يحول الدول العربية عما قرره في مؤتمر بلودان من رفع المشكلة الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة" (xxxi).

وبدأ التحضير لهذه الخطوة باجتماع عقده الكسندر كادوغان Alexander Kadogan ممثل بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة مع تريغيفي لي الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٦ شباط ١٩٤٧، (xxxii) وبحث معه الوسائل التي يمكن لبريطانيا ان تقدم بها القضية الى الأمم المتحدة، وقد ثبتت بريطانيا موقفها رسمياً في مذكرة وجهتها الحكومة البريطانية الى منظمة الأمم المتحدة ، لإدراج مسألة فلسطين في جدول أعمال الجمعية في دورتها العادية التالية، ولتفادي التأخير اقترحت بريطانيا عقد دورة طارئة لتشكيل لجنة خاصة لإعداد تقرير عن قضية فلسطين (xxxiii).

ويبدو ان الحكومة البريطانية لم تكن تريد التنازل عن سيطرتها على فلسطين وكان لجوؤها للأمم المتحدة مناورة من اجل استصدار قرار يمنحها الشرعية الدولية في مواصلة احتلالها البلاد (xxxiv).

وعندما رأى مندوبو الحكومات العربية سورية ولبنان والعراق والسعودية ومصر في الأمم المتحدة إن الاجتماع لا بد منه، طلبت هذه الدول من السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢١ نيسان ١٩٤٧، إضافة بند على جدول أعمال الدورة الخاصة يدعو إلى إنها الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان استقلالها، جوبه هذا الطلب بمعارضة شديدة من قبل المندوب البريطاني وبقيّة مندوبي الدول الأعضاء، ولحسم الخلاف تم إجراء التصويت عليه، الذي أسفر عن رفض الطلب المقدم بعد أن عارضه ٢٤ عضواً وأيده ١٥ عضواً وامتنع ٦ عن التصويت، كانت بريطانيا من ضمن الدول المعارضة للقرار (xxxv).

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ نيسان ١٩٤٧ لمناقشة القضية الفلسطينية، وبعد مناقشات استمرت لغاية ١٥ أيار ١٩٤٧، صدر قرار أوصت خلاله الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في القضية الفلسطينية عرفت بلجنة اليونسكوب (unscop)^(xxxvi)، وقد حظيت هذه اللجنة بموافقة الحكومة البريطانية^(xxxvii).

وقد ادلى ممثل بريطانيا في الامم المتحدة الكسندر كادوغان بتصريح حول قرارات اللجنة اشار فيه: " اذا استطاعت الامم المتحدة العثور على حل عادل يمكن قبوله فليس من المتوقع على الاطلاق ان لا نرحب به " ثم اضاف "ولكن لن نتحمل نحن البريطانيون وحدنا تنفيذ هذا الحل ، اذا لم يقبل به الفريقان معاً ، واذا لم نستطع التوفيق بينه وبين ضمائرنا " ^(xxxviii).

طلب فارس الخوري في خطاب له أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة في ١٠ أيار ١٩٤٧، أن يكون الهدف الأول لمهمة تلك اللجنة هو استقلال فلسطين، إلا أن مندوب بريطانيا عارض ذلك بشدة،^(xxxix) وصرح رئيس الوزراء السوري جميل مردم بأن قضية فلسطين إنما هي محك للأمم المتحدة يُعرف به مدى قوتها وضعفها ^(xi).

قدمت اللجنة تقريرها النهائي في ٣١ اب ١٩٤٧، وعرضته على الامم المتحدة ، وقد تضمن مشروعين حمل في مضمونها تقسيم فلسطين الى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية و عرف المشروع الاول بمشروع الأغلبية و اوصى المشروع بمنح الاستقلال للدولتين بعد مرحلة انتقالية تدوم سنتين ابتداءً من الاول من ايلول ١٩٤٧ على ان تتابع بريطانيا أثناءها ادارة فلسطين تحت إشراف الامم المتحدة^(xii)، أما المشروع الثاني فقد عرف بمشروع الأقلية فقد نص على انهاء الانتداب و تأسيس دولة اتحادية تتألف من قسمين قسم عربي واخر يهودي ^(xiii).

وعلى اثر صدور قرار لجنة التحقيق الدولية بشأن فلسطين، شاركت سورية في اجتماعين طارئيين ، الاول للجنة السياسية لجامعة الدول العربية في صوفر بلبنان في ١٦ ايلول ١٩٤٧، والثاني في عالية بلبنان ايضاً في تشرين الاول ١٩٤٧، اتخذت اللجنة السياسية في اجتماعها الاول في صوفر قراراً بعزم الدول العربية على استخدام جميع الوسائل العملية الفعالة لمقاومة تنفيذ مقترحات اللجنة والتي تعتبر اهداراً للحقوق العربية الفلسطينية في الاستقلال ، كما تعد خرقاً لجميع العهود والتعهدات التي اعطيت للعرب ، وقررت اللجنة اطلاع الشعب العربي بحقيقة المخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية ، ودعوة جميع العرب لتقديم ما في وسعهم للحفاظ عليها ، كما تقرر ارسال مذكرة الى كل من بريطانيا والولايات المتحدة تؤكد فيها خطورة كل ما يمكن أن يتمخض عنه من أحداث إذا ما اتخذ أي قرار من شأنه المساس بحق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة ، واعتبر ان مسؤولية ذلك تقع على عاتق بريطانيا وحملتها ما قد يتمخض عنه من مخاطر تهدد الامن والسلم في المنطقة ، وجرى تأكيدهم رفض مقترحات اللجنة بشأن التقسيم وقرروا تقديم الدعم المعنوي والمالي لفلسطين ^(xliii).

وعلى اثر ذلك بذل ممثل بريطانيا في بيروت إيفانز Evans جهوداً متواصلة لإقناع رؤساء الحكومات العربية ، ولاسيما رئيس الحكومة السورية المجتمعين في صوفر بلبنان في ١٧ ايلول ١٩٤٧، بالعدول عن توجيه انذاراً الى بريطانيا والولايات المتحدة في ما يتعلق بتطبيق توصيات لجنة التحقيق الدولية بشأن فلسطين ^(xliv).

اعلنت بريطانيا على لسان وزير مستعمراتها ارثر كريش جونز Arthur Creech Jones عن موافقتها التامة على توصيات اللجنة الدولية ،واكد الوزير على موقف بريطانيا القاضي بأنتهاء الانتداب ، واعلن ان الحكومة البريطانية ليست على استعداد لفرض اي نوع من السياسة في فلسطين بقوة السلاح (xiv) .
رداً على ذلك أعلن فارس الخوري ممثل سورية في الأمم المتحدة في ٢٢ ايلول ١٩٤٧ ، عن رفض سورية لمقترحات لجنة التحقيق الخاصة بقضية فلسطين (xvi) ، وفي الوقت نفسه ارسل رئيس الحكومة السورية جميل مردم بك بمذكرة الى الحكومة البريطانية استنكرت فيها موافقة الحكومة البريطانية لمقررات لجنة التحقيق دون اخذ برأي الحكومات العربية وملاحظاتها ، وانها تعدها خرقاً لجميع العهود والتعهدات التي اعطيت للعرب ، وأكد بان تلك المقترحات مخالفة للتوصيات التي أعطيت للجنة التحقيق وإنها تخالف مبادئ حق تقرير المصير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وحذر من إن السوريين والشعوب العربية عموماً سوف يقاومون توصيات لجنة التحقيق مهما كلفهم الأمر من تضحيات ، وحملتها مسؤولية كل ما قد يرافق ذلك من احداث في حالة اتخاذ قرار يمس حق فلسطين في الاستقلال (xvii) .

امام حملات التنديد والاستنكار للموقف البريطاني، ولاسيما موقف سورية ،اعلن وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط شارلز كلايتون Shiraz Clayton في مجلس العموم البريطاني رداً على سؤال وجه اليه عن موقف الحكومة البريطانية ودورها في مسالة حل قضية فلسطين قال فيه : " ان حكومة جلالتة تعتبر هذا الموضوع ، من اختصاص هيئة الامم المتحدة وان موافقتنا على اللجنة جاء من اجل مصلحة العرب واليهود لحل مشكلتهم بالطرق السلمية ، واننا نتفهم ردود الفعل للحكومات العربية ولاسيما موقف الحكومة السورية ،وسوف اقوم بزيارة على عواصم الدول العربية لشرح الامر... ، وطرح رغبتنا ووجهة نظرنا في وجوب اهاء الانتداب " (xviii) .

اعلنت بريطانيا على لسان وزير مستعمراتها ارثر كريش جونز Arthur Creech Jones عن موافقتها التامة على توصيات اللجنة الدولية ،واكد الوزير على موقف بريطانيا القاضي بأنتهاء الانتداب ، واعلن ان الحكومة البريطانية ليست على استعداد لفرض اي نوع من السياسة في فلسطين بقوة السلاح (xlix) .

واتخذت الدول العربية في اجتماع عالية مجموعة من القرارات ، اهما تفعيل مقررات بلودان السرية في حال تطبيق قرار التقسيم ، وهي القرارات الخاصة بمعاقبة القوى الداعمة لليهود وعلى راسهم بريطانيا واميركا ، كما قررت بات تقوم الدول العربية باتخاذ احتياطات عسكرية تساعد الدول المتاخمة لفلسطين في انجاحها ، هذا إضافة الى المساعدات المالية والمعنوية التي من شأنها دعم الفلسطينيين (i) .

لقد كانت سورية حكومةً وشعباً أكثر التزاماً بالمقررات والأكثر جدية في تنفيذها (ii) ، لهذا فقد تحملت القسم الأكبر فيما يخص تدريب أفواج من المتطوعين وإعدادهم وتجهيئتهم وتسليحهم ، وقد تم تعيين عبد القادر الحسيني رئيساً لها ثم قائداً عاما لقوات الجهاد المقدس المؤلفة من المتطوعين العرب واغلبهم كانوا من سورية وفلسطين (iii) .

أما ممثل الوكالة اليهودية فقد أعلن عن رفضه لمشروع الأقلية وقبول مشروع الأكثرية، بعدها أصبح على الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ قرارها في ضوء مقترحات اللجنة الخاصة وبعد مناقشات طويلة، ونتيجة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ولاسيما على الدول الفقيرة للحصول على أكثرية (iiii) ، جرت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ عملية التصويت فمرر مشروع

التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية (٣٣) صوتاً ضد (١٣) صوتاً وامتناع (١٠) دول عن التصويت^(iv).

وهكذا قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين وإقامة دولتين فيها دولة عربية وأخرى يهودية، أما القدس والمنطقة المحيطة بها تقرر أن تكون تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة^(iv).

عندما احس المندوب البريطاني احراز مشروع التقسيم اكثرية مناسبة، خرج عن صمته وطلب الكلام ، وكان مما اهتم بإبلاغه للمندوبين ، عزم حكومته على الجلاء عن فلسطين فوراً ، وعدم استعدادها للاشتراك في تنفيذ اي حل لا يرضي عنه الطرفان المتنازعان ، وادك ضرورة نقل سلطاتها اثناء عملية الجلاء الى سلطة معترف بها من الامم المتحدة ، لانه حكومته ستنتهي الجلاء عن فلسطين حتى اب ١٩٤٨ ، وخلال هذه الفترة بين انتهاء الانتداب واتمام الجلاء لا يمكن ان تكون القوات البريطانية الة لفرض اي حل ضد رغبة العرب او اليهود ، كما لا يمكن لبريطانيا الاستمرار في ممارسة الادارة خلالها^(vi) ، وحاولت بريطانيا ان تظهر بمظهر المحايد خداعاً وتمويهاً فامتنعت عن التصويت ، الا ان الدول التابعة لها والتي تربطها ببريطانيا صداقات ومصالح صوتت كلها مع التقسيم^(vii) .

وجاء الامتناع البريطاني نتيجة لموقف مسبق بينه وبين مندوبها لدى الامم المتحدة الذي اكد: " ان دولته لا تقرر فرض أي مشروع جديد تضعه هيئة الامم المتحدة، مالم ينل موافقة الطرفين العرب واليهود ..."^(viii).

حاولت الحكومة البريطانية بعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، اقناع الحكومات العربية بقبول القرار، فأرسلت الحكومة البريطانية وزيرها لشؤون الشرق الاوسط شارلز كلايتون الى رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس حكومته جميل مردم بك ، وقد اجري حديثاً مطولاً معهم الا انه فشل في النهاية في اقناعهم^(lix). كون الراي العام السوري قد كان خرج بمظاهرات تندد بقرار التقسيم هذا الامر دفع بالحكومة بالرفض، فضلا عن الاجماع العربي في رفض القرار والقرار العربي الذي صدر بالاجماع برفض قرار التقسيم .

وعلى اثر صدور قرار التقسيم، أعلن مندوبو الدول العربية ومعهم مندوب باكستان ادانتهم لقرار تقسيم فلسطين، وعدوه مخالفا لميثاق الأمم المتحدة^(x)، وإنهم لن يتقيدوا به وسوف يقاومون تنفيذ ذلك القرار الذي يمزق أوصال فلسطين، ويدعو إلى إقامة دولة صهيونية معادية في قلب البلاد العربية^(xi).

ومع صدور قرار التقسيم في فلسطين دخلت القضية الفلسطينية تطوراً جديداً على الصعيدين الرسمي والشعبي في سورية، فعلى المستوى الشعبي طغت موجة من الاستنكار والسخط على إصدار قرار التقسيم، فخرجت المظاهرات في كل المدن السورية لاستنكار هذا القرار^(xii)، وقامت الاحتجاجات بمختلف مظاهرها السلبية والعنيفة لتعبر عن هذا الرفض فانتشرت المظاهرات والاضطرابات في كل مكان^(xiii)، وهاجمت الجماهير واقتحمت المفوضيات الأجنبية في دمشق ولاسيما الأمريكية والبلجيكية، وطلبت الجماهير الحكومة بحمل السلاح والدفاع عن فلسطين مهما كانت النتيجة، وانتقدت الفئات المثقفة تقاعس الحكومات العربية عن تعبئة قواتها المسلحة لإنقاذ فلسطين^(xiv).

وأعلنت الحكومة السورية إدانتها لذلك القرار وعقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة في ١ كانون الأول ١٩٤٧ ، ناقش فيها القرار الأخير وأعرب عن شجبه لذلك القرار وعدم الاعتراف به، كما وجه شكره إلى الدول العربية وغير العربية التي صوتت ضد القرار، ودعا الحكومة إلى ضرورة الاتصال بالدول العربية والوقوف بوجه تنفيذ قرار التقسيم وضرورة إيجاد مورد مالي دائم يخصص لإنقاذ فلسطين^(xv)، وكان من بين

القرارات التي اتخذها المجلس هو إلزام الحكومة السورية بتقديم مشروع قانون لتجديد الإجماع إلى المجلس النيابي وضرورة الإبراق إلى جميع رؤساء وملوك الدول العربية والأمين العام للجامعة العربية لاستئناف اجتماعات الجامعة العربية لبحث الموقف الخطير في فلسطين^(lxvi).

وأقدمت الحكومة السورية في تنفيذ القرارات التي أقرها المجلس النيابي فعملت بقانون خدمة العلم وأخذت تسعى لشراء الأسلحة والمعدات اللازمة للجيش، فزادت الضرائب المفروضة على المواطنين، وتطوع كثير من النواب لأداء الواجب في فلسطين منهم أكرم الحوراني وعبد السلام العجيلي، واستقال عدد كبير من الضباط في الجيش السوري وتطوعوا في الجيش الذي شكلته الدول العربية لإنقاذ فلسطين وقامت مجموعة من المناضلين السوريين بالهجوم المسلح على المستوطنات الصهيونية الحدودية مع سورية^(lxvii).

وإدان فارس الخوري ممثل سورية في الأمم المتحدة الموقف الأمريكي وضغوطه على الدول الأعضاء لحملهم على تأييد قرار التقسيم وكذلك قيام الأمين العام للأمم المتحدة تريغيفي لي بالضغط على موظفي الهيئة للتأثير على الدول الأعضاء لصالح قرار التقسيم^(lxviii).

إن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بخصوص فلسطين قد أسهم إلى حد ما في تقريب وجهات النظر العربية وتعزيز التعاون العربي في مواجهة ذلك القرار، فقد اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة بين ١٢-١٨ كانون الأول ١٩٤٧ حضره عن سورية رئيس الوزراء جميل مردم الذي ندد بقرار التقسيم قائلاً: "إن الحكومات العربية ستقف إلى جانب شعوبها لتحقيق استقلال فلسطين وإحباط مشروع التقسيم"، وقررت اللجنة العسكرية للجامعة العربية، إنشاء (جيش الانقاذ)^(lxix)، وكلفت اللجنة الضابط العراقي الفريق اسماعيل صفوت بأن يتولى منصب القائد العام لقوات المتطوعين في جيش الانقاذ، وعين بدوره الضابط العراقي اللواء طه الهاشمي مفتشاً عاماً للمتطوعين، وعين فوزي القاوقجي^(lxx) قائداً لجيش الانقاذ في فلسطين^(lxxi).

وقد ألقى رئيس الجمهورية شكري القوتلي خطاباً في كانون الأول عام ١٩٤٧ أعلن فيه: "أن السياسة الخصوصية الاعتبارية قد وصلت بالمسألة الفلسطينية إلى النتيجة عينها التي وصلت إليها مسألة الاسكندرونه والتي ادت إلى كارثة، هذا ما قلته في رسالتي التي وجهتها في الثاني من تشرين الثاني الماضي إليكم، أيها القوميون الاجتماعيون، وإليك أيتها الأمة السورية فقد رأيت الكارثة والألم يفطر قلبي، واقعة لا محالة، لأن السياسة الخصوصية الاعتبارية، الاحتكارية نشبت بقضايا الأمة نشب الغول بفريسته، إن كارثة فلسطين مسؤولة عنها الخصوصيات والحزبيات الدينية والعشائرية"^(lxxii).

أما رئيس الحكومة السورية جميل مردم فقد أشار بتصريح جاء فيه: "إن العالم سيشهد العرب وهم يهبون هبة رجل واحد، وسيكون بمقدور جيش الشعب سريعاً تلقين الخونة اليهود درساً لا ينساه" وردد ممثل سورية في الأمم المتحدة فارس الخوري عواطف وأحاسيس النصر نفسها التي ردها مردم في تصريحه وأكد أن وجهة النظر العربية هي التي ستسود في مجلس الأمن^(lxxiii).

على الرغم من المواقف العربية اتجاه التقسيم إلا أن هذه الدول لم تكن جادة في موقفها اتجاه بريطانيا والولايات المتحدة، والدليل لم يتردد رؤساؤها ورؤساء حكوماتها في إفشاء القرارات السرية التي اتخذوها، ونقلها حرفياً إلى سفراء بريطانيا المعتمدين لديهم.

وعندما عقد مؤتمر القاهرة في كانون الأول ١٩٤٧، على اثر صدور قرار التقسيم وحضره رؤساء الحكومات العربية ومنهم رئيس الحكومة السورية جميل مردم، اتخذ مقررات سرية رداً على قرار التقسيم،

منها المقاطعة الاقتصادية والغاء الامتيازات الممنوحة لبريطانيا وامريكا في البلاد العربية وتقديم شكوى الى مجلس الامن وهيئة الامم المتحدة ،الا انهم لم يتطرقوا الى مسألة العلاقات السياسة واعلان المقاطعة الدبلوماسية^(lxxiv). ويبدو ان قسماً من الزعماء العرب والجامعة العربية ، لم يكونوا جادين في سعيهم السياسي لخدمة القضية الفلسطينية ، بسبب ارتباط سياستهم مع بريطانيا ومما يؤيد ذلك ما تضمنه التقرير السري الذي رفعه كلايتون في كانون الاول ١٩٤٧ ، بعنوان محادثات مع زعماء البلاد العربية بشأن تقسيم فلسطين^(lxxv) ، هذا الامر اكدته تقارير السفارة العراقية المرسله الى وزارة الخارجية العراقية فقد اشارت الى ان عدد من المسؤولين في الدول العربية والجامعة العربية اخبروا الحكومة البريطانية بموافقتهم على قرار التقسيم وحتى قبل عام من صدور قرار التقسيم ، الا انهم مضطرون الى رفض ذلك بصورة علنية وشكلية، وانهم لا يبدون مساعدة لعرب فلسطين في اية مقاومة مسلحة وبذلك يضطرون الى قبول المشروع^(lxxvi).

الخاتمة

لقد كان لبريطاني الدور الكبير في انشاء الكيان الصهيوني من خلال اجراءتها التي بداتها بتصريح بلفور ١٩١٧ ، والذي اقر رسمياً في صك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢ ، وتهيأتها كل الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية لكي تضمن السماح بأثناء (الدولة اليهودية) والتي نتج عنها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، فقد سمحت لليهود في تشكيل عصابات التي قامت بدورها بانتزاع الاراضي من اهله عن طريق الارهاب بالقتل والتشريد وارتكاب المجازر، وبعد فشل المؤتمرات التي عقدت طيلة الفترة السابقة كان اخرها مؤتمر لندن ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، ورفض العرب واليهود للحلول التي طرحت خلال تلك المؤتمرات، قررت الحكومة البريطانية احوال القضية الى الامم المتحدة في مسعى منها لتسخير الامم المتحدة لتنفيذ ما عجزت عن تحقيقه عن اقامة الدولة لليهود مؤقتاً ولو في جزء من فلسطين وخلال ظهور أولى بوادر طرح مسألة الصراع العربي الصهيوني على طاولة المباحثات في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، كان الموقف البريطاني سلبياً ومضطرباً ومتذبذباً وواقعاً تحت تأثيرات عديدة منها نفوذها ومستعمراتها في بعض بلدان الشرق الاوسط وبين ضغوطات اليهود وتأثيراتهم ، الأمر الذي جعل البريطانيين حذرون جداً في تصويتهم على قرارات الأمم المتحدة، ولكن النتيجة كانت لصالح الصهاينة الذين دعمهم اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، في توجيه الحكومة الأمريكية من أجل الضغط على البريطانيين ليصوتوا لصالح قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

واما عن الموقف السوري الرسمي والشعبي من مجريات الاحداث والتطورات فقد ساندت الثورات والانتفاضات من خلال عقد المؤتمرات السورية اولاً والعربية ثانياً بعد انشاء الجامعة العربية ودعم المناضلين الفلسطينيين بالمال والسلاح ، واعلنت عن رفضها لأي تقسيم لأرض فلسطين ولاسيما قرار عام ١٩٤٧ ، ووصل رفضها الحكومي الى اروقة الامم المتحدة على لسان ممثلها فارس الخوري .

وكان موقف الحكومات العربية التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني والتي ترتبط معها باتفاقيات ، لا تستطيع مخالفة الخطط البريطانية ، ولم تكن صادقة في رفضها لقرار التقسيم ، وانما اعلنت رفضها للاستهلاك المحلي لانها لم تكن قادرة على مواجهة الراي العام الشعبي العربي الراض فعلاً للتقسيم وقيام دولة يهودية صهيونية على ارضه ، وهذه الدول لارتباطها ببريطانيا لم تكن لتستطيع ان تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية معها لموقفها من قرار التقسيم ، وسورية كجزء من الجامعة العربية والاجماع العربي فأنها لا تستطيع الخروج

من الاجماع العربي وتعلن قطع العلاقات مع بريطانيا او اتخاذ اجراءات احادية من جانبها تجاه بريطانيا وهذا يخالف ميثاق الجامعة العربية الذي ينص علة ان يكون قرار الاعضاء بالأجماع .

الهوامش والمصادر

(ⁱ) وجه وزير خارجية بريطانيا بلفور كتاباً الى الزعيم الصهيوني البارون روتشلد جاء فيه : " عزيزي يسرني جداً أن ابلكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك ، أنها تنظر بعين الرضا والارتياح الى المشروع الذي يريد أن ينشئ في فلسطين وطن قومي لشعب اليهود ، وتفرغ خير مساعيها لادراك هذا الغرض... للمزيد ينظر: ناصر الدين الأسد، نحن والآخر صراع وحوار، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٩٧)، ص ٢٢؛ جورج أنطونيوس ، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية ،ترجمة: ناصر الدين الاسدي ، احسان عباس ، ط٢ ، دار العلم للملايين ،(بيروت، ١٩٨٧) ، ص ٣٥٦ .

(ⁱⁱ) Fritz Liebrich, Britain's Naval and Political Reaction to the illegal

Immigration of Jews to Palestine ١٩٤٥-١٩٤٨, print Edition, (London-٢٠٠٥),

وثائق فلسطين، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ،(د، م ١٩٨٧)، ص ٩٧:٩٤ P.

(ⁱⁱⁱ) المقصود هنا هو لجنة التحقيق البريطانية ترأسها اللورد البريطاني بيل أرسلت إلى فلسطين في ٢٩ تموز ١٩٣٦، للنظر في الأسباب التي أدت إلى حصول الإضراب الفلسطيني، وصلت اللجنة إلى فلسطين في ١١ تشرين الأول ١٩٣٦، وأصدرت تقريرها في ٧ تموز ١٩٣٧ الذي أوصت فيه تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ووضع الأماكن المقدسة تحت إشراف بريطانيا، وكان هذا أول مشروع لتقسيم فلسطين، ينظر: بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان قراءة في مذكرات الياهو ساسون والياهو ايلات، دار مصباح الفكر، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٤٦ .

(^{iv}) علي كاشف الغطاء، "نظرة في بعض مواقف العرب من مشاريع تقسيم فلسطين"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ٣١، ١٩٧٨، ص ٢٠؛ عبد الوهاب الكيالي، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧١)، ص ١٦٤-١٦٥؛ نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ط ١، دار الكتاب الجديد، (لبنان، ١٩٧٣)، ص ١٢٠ .

(^v) محمد عصمت شيخو، سورية وقضية فلسطين، ط١، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، (دمشق، ١٩٨٢)، ص ٩٧-٩٨؛ كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٢٠-٢٢ .

(^{vi}) سياسي بريطاني ولد عام ١٨٨١، أنظم إلى حزب العمال البريطاني خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٤٠، وأصبح وزيراً للخارجية في حكومة (اتلي عام ١٩٤٥)، توفي عام ١٩٥١، للمزيد ينظر:

Every Man's Encyclopedia, Vol.٢ Landon, ١٩٧٨, p. ١٤١.

(^{vii}) هي لجنة تحقيقية بريطانية أمريكية مشتركة تألفت من ١٢ عضواً، ستة أعضاء من كل دولة شكلت من أجل حل مسألة القضية الفلسطينية ومستقبلها ومسألة يهود أوروبا، بدأت اللجنة أعمالها في ٤ كانون الثاني ١٩٤٦، وزارت اللجنة فلسطين وبعض الأقطار العربية والأوربية، قدمت تقريرها في ٢٠ نيسان ١٩٤٦، وأهم ما جاء فيه: السماح بإدخال ١٠٠ ألف يهودي مهاجر إلى فلسطين خلال هذا العام، والغاء القيود على امتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية، وأوصى ببقاء حكومة فلسطين على وضعها الحالي تحت ظل الانتداب البريطاني، لمزيد من التفاصيل حول اللجنة ينظر: الفرد ليليتال، الأخطبوط الصهيوني سلام ولكن بأي ثمن، ترجمة: محمد الحسني، ط١، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٧٩)، ص ٦١-٦٢؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، ط١، (د. م، ١٩٨٣)، ص ٨٩-٩٣ .

- (viii) محسن محمد صالح، الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، كتاب متاح على الموقع: www.palstine.info.f.inof؛
- (ix) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، كتاب المفوضية العراقية في القاهرة، ٣٠ نيسان ١٩٤٦، و١٦، ص ٤٠١.
- (x) كامل محمود خله، "الفكر السياسي العربي الرسمي في مؤتمري قمة انشاص ١٩٤٦ والقاهرة الأول ١٩٦٤"، مجلة شؤون عربية، بيروت، العدد ٣٧، آذار، ١٩٨٤، ص ٦٨-٧٠؛ شيخو، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (xi) Thomas, Mayer "Arab Unity of Action and The Palestine Question" Middle Eastern Studies, Volume Twenty Tow, July, ١٩٨٦, p. ٣٥٧;
- يوسف جبران غيث، التطورات السياسية في سورية ١٩٤٥-١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب (جامعة بغداد، ١٩٨٣)، ص ١٩٥؛ شيخو، المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٣.
- (xii) عبدالله فكري الخاني، جهاد شكري القوتلي في سبيل الاستقلال والوحدة، ط١، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص ٦٣-٦٥؛ لمزيد من التفاصيل حول المقررات ينظر: شيخو، المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤.
- (xiii) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨، ط١، (بيروت، ١٩٨١)، ص ٨١٨.
- (xiv) وثائق تاريخ سورية، مديرية الوثائق التاريخية، الوحدة الوثائقية، اوراق شكري القوتلي، رقم الوثيقة ٢٧/١٥٢، ٢٠ نيسان ١٩٤٦.
- (xv) تضمن المشروع إنشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم تحت إشراف حكومة مركزية وان تكون الهجرة بيد تلك الحكومة، كما تضمن المشروع تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق دارية: عربية ويهودية ومقاطعة للقدس وأخرى في النقب، وان تكون الهجرة على أساس قاعدة الاستيعاب الاقتصادي، لمزيد من التفاصيل ينظر: عودة بطرس عودة، القضية الفلسطينية في الواقع العربي، (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٤٢٦.
- (xvi) شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩١)، ص ١٤٠.
- (xvii) جريدة الزمان، سورية، العدد ١٢١، ١١ شباط ١٩٤٧؛ غيث، المصدر السابق، ص ١٩٨.
- (xviii) جامعة الدول العربية، مضابط جلسات الدور الخامس لمجلس الجامعة (٣٠ تشرين أول - ١٢ كانون الأول ١٩٤٦)، ج٤، المطبعة الأميرية، (القاهرة، ١٩٤٧)، ص ٦٥.
- (xix) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها، ط١، شركة الخدمات النشرية المستقلة، (د. م. ١٩٨٣)، ص ٩٦.
- (xx) ابراهيم خليل احمد وآخرون، قضايا عربية معاصرة، دراسة تاريخية سياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل: ١٩٨٨)، ص ٨٣.
- (xxi) الخاني، المصدر السابق، ص ٦٧.
- (xxii) علي محافظة، العلاقات الاردنية البريطانية منذ تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار للنشر، (بيروت: ١٩٨٧)، ص ١٥٩.

(xxiii) محاضر مجلس النواب السوري، الدورة التشريعية الثالثة، الدعوة العامة التاسعة، في ٥ كانون الثاني ١٩٤٧، ص ١٧٤.

(xxiv) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج ١، (بيروت، ١٩٦٠)، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(xxv) فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩-١٩٤٨، الموسوعة العربية، (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٢٣٩-٢٤١.

(xxvi) طاهر خلف البكاء، فلسطين من التقسيم إلى أوصلو ١٩٣٧-١٩٩٥، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ١٧٣؛ محمد المجذوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، ج ٦، القسم الثاني، ط ١، (بيروت، ١٩٩٠)، ص ١٣٩.

(xxvii) الرشيدات، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(xxviii) علي كاشف الغطاء، تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦، ص ١٣٠.

(xxix) وثائق تاريخ سورية، مديرية الوثائق التاريخية، الوحدة الوثائقية: القسم الخاص، المجموعة: نبيه العظمة، الوثيقة رقم: ٦٥٧/٩، ١٦ حزيران ١٩٤٧.

(xxx) محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي الثالث، الدعوة العامة التاسعة، ٥ كانون الثاني ١٩٤٧، ص ١٧٤.

(xxxi) فهد عباس سليمان السباعي، العلاقات السورية-السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠١١)، ص ٥٠.

(xxxii) Liebrich, Op, Cit, P. ٦٣.

(xxxiii) احمد يوسف ألقري، "قضية فلسطين في الامم المتحدة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد الثالث، العدد ٧، السنة ١٩٦٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص ١٤٦؛ فائز صائغ، "الأمم المتحدة وقضية فلسطين من نيسان ١٩٤٧- كانون الاول ١٩٦٥"، مجلة المعرفة، دمشق، عدد ٤٩، السنة ٥، آذار، ١٩٦٦، ص ١٣٥؛ محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، (القاهرة، د، ت) ص ٢٨٠.

(xxxiv) طاهر خلف البكاء، الامم المتحدة وقضية فلسطين ١٩٤٧، مجلة كلية المعلمين، الجامعة المستنصرية، العدد التاسع والعشرين، ٢٠٠١، ص ٢٦١.

(xxxv) عوني فرسخ، التحدي والاستجابة في الصراع العربي الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة ١٧٩٩-١٩٤٩، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ٨١٨.

(xxxvi) united nation special commission Palestine: تشكلت هذه اللجنة من ممثلي إحدى عشر دولة للتحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، منحت صلاحيات واسعة للثبوت من الحقائق وتعيين طريقة عملها بنفسها، لتقديم مقترحات بهذا الشأن، وهذه الدول هي (استراليا، كندا، جيكوسلوفاكيا، كواتيمالا، الهند، إيران، هولندا، بيرو، السويد، أورغواي، يوغسلافيا) واختارت اللجنة القاضي السويدي ساندو ستروم رئيسا لها. ينظر: خيرى حماد، قضاياها في الأمم المتحدة، ط ١، منشورات المكتب التجاري، (بيروت، ١٩٦٢)، ص ٥٣.

(xxxvii) جورج طعمه قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي (الإسرائيلي) ١٩٤٧ - ١٩٧٤ ، ط٢ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، ١٩٧٥)، ص ٤ .

(xxxviii) ظاهر خلف البكاء ، مشاريع تقسيم فلسطين ١٩٣٦-١٩٤٨ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد، ١٩٨٣)، ص ٢٠٠ .

(xxxix) Robert John, Sami Hadawi, The Palestine diary, vol ١١, ١٩٤٥- ١٩٤٨, The Palestine Research Center, (Lebanon, ١٩٧٠), P.١٦٧.

(xl) السبعوي ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(xli) علي، المصدر السابق ، ص ٢٤٩-٢٥٠؛ يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، (بيروت: ١٩٧١)، ص ١٢٨ .

(xlii) علي، المصدر السابق ، ص ٢٥٠؛ البكاء، فلسطين من التقسيم إلى أوصلو ، ص ١٨١ .

(xliiii) خيرى حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ ، ص ١٩ ، حسان حلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢ ، ط١ ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، (د. م، ١٩٨٢)، ص ١٧٧ .

(xliv) علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية ١٩٤٥-٢٠٠٥ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ٢٠١١)، ص ٧٠-٧١ .

(xlv) John, Hadawi, Op ,Cit, Vol ١١, P,١٩٣-١٩٤.

(xlvi) محمد الفرحاني، فارس الخوري وأيام لا تنسى، دار الغدير، (بيروت، ١٩٦٥)، ص ١٣٤-١٣٥ .

(xlvii) وثائق تاريخ سورية ، مديرية الوثائق التاريخية، الوحدة الوثائقية ،أوراق سورية ، فلسطين/ قضايا فلسطينية مختلفة، ملف ٢٤١/١٣ ، ٢٣ ايلول ١٩٤٧ .

(xlviii)F- O ٣٧١/٥٢٣٥٥ , Clayton to Council Commonness Britische dated ٢٠ , September ١٩٤٧.

(xlix) John, Hadawi, Op ,Cit, Vol ١١, P,١٩٣-١٩٤.

(l) احمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، (بيروت، ١٩٩٤م)، ص ١٢٠ ، محمود السمرة وآخرون، فلسطين أرضا وشعبا وقضية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (تونس، ١٩٨٣)، ص ٢٢٥ .

(li) شيخو، المصدر السابق، ص ١٠٨ .

(lii) محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي الرابع، الدعوة العامة الثالثة ، الجلسة العاشرة، في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٧ ص ٤١٤ .

(liiii) البكاء، الأمم المتحدة وقضية فلسطين، ص ٢٧٤-٢٧٦؛ فيصل أبو خضراء، تاريخ المسألة الفلسطينية الازمة والحل، مركز الاعلام العربي،(بيروت، ١٩٩٠) ، ص ١٧٩ .

(liiv) الدول التي صوتت لصالح القرار هي: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، النرويج، الفلبين، البارغواي، البيرو،، بنما، كندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، روسيا البيضاء، كوستريكا، جيكوسلفاكيا، الدنمارك، الدومنيكان، الإكوادور، غواتيمالا، هايتي، أيسلندا، ليبيريا، هولندا، بولندا، السويد، أوكرانيا، اتحاد جنوب أفريقيا، أورغواي، فنزويلا.

أما الدول التي صوتت ضد القرار هي: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سورية، اليمن، تركيا، وامتنعت عن التصويت كل من الأرجنتين،

- تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، الهندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا، أبو خضرا، المصدر السابق، ص ١٧٩.
- (^{lv}) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تأريخها وقضيتها، ص ١٩٦، لمزيد من التفاصيل حول القرار انظر: سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت ١٩٧٣)، ص ٢٠٤.
- (^{lvi}) الرشيدات، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٢.
- (^{lvii}) الحوت، المصدر السابق، ص ٥٧٥.
- (^{lviii}) الفريد ليتال، ثمن اسرائيل، ترجمة: حبيب نحولي وياسر هوارى، ط٤، دار الافاق الجديدة، (بيروت، ١٩٨١)، ص ٤٧.
- (^{lix}) F-O ٣٧١/٦٢١٨٤, No. ٥٦٨, The British Legation Report of Damascus to F.O, December, ١٩٤٧.
- (^{lx}) اكرم زعيتير، القضية الفلسطينية، دار المعارف، (مصر، ١٩٥٥)، ص ٢٠٢ - ٢٠٣؛ البكاء، الأمم المتحدة وقضية فلسطين، ص ٨٨.
- (^{lxi}) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٢٧٠٦ تقارير المفوضية العراقية في عمان (الوزارة الاردنية)، د، ت، و٣، ص ١٠٤.
- (^{lxii}) نصح بابيل، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، ط ٢، رياض الرئيس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٣٣٤ - ٣٣٧؛ الخاني، جهاد شكري القوتلي، ص ٧٠.
- (^{lxiii}) نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تأريخ تنظيماتها السياسية، ج ١، ط ١، دار البعث، (دمشق، ١٩٨٧)، ص ١٤٤.
- (^{lxiv}) الحوت، المصدر السابق، ص ٥٧٨؛ شيخو، المصدر السابق، ص ١١٣.
- (^{lxv}) محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي الرابع، الدعوة العامة الاولى، الجلسة السابعة، ١ كانون الأول ١٩٤٧، ص ٢٧٣ - ٢٨٢.
- (^{lxvi}) بابيل، المصدر السابق، ص ٣٣٦.
- (^{lxvii}) جوردن هتوري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ط ٢، ترجمة: محمود فلاح، دار الجماهير، (د - م، ١٩٦٩)، ص ١١١.
- (^{lxviii}) علي رضا، سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة ١٩٤٦ - ١٩٥٨، (حلب، ١٩٨٣)، ص ٥٤؛ احمد طربين، "فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثاني، (بيروت، ١٩٩٠)، ص ١٠٨٦.
- (^{lix}) لمزيد من التفاصيل حول جيش الانقاذ، ينظر: هاني الهندي، جيش الانقاذ ١٩٤٧ - ١٩٤٩، مجلة شؤون فلسطينية ٢٣، تموز ١٩٧٣، ص ٢٧ - ٥٥.
- (^{lxx}) سياسي ومناضل سوري - لبناني ولد في طرابلس بلبنان شارك في ثورة ١٩٢٥، وحكمت عليه فرنسا بالإعدام تمكن من الانتقال الى بغداد حيث دخل في كليتها الحربية. وشارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عينته الجامعة العربية قائداً لجيش الانقاذ. الكيالي وزهيري، عبد الوهاب وكامل، الموسوعة السياسية، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٤١٤.

- (lxxi) البكاء ، فلسطين من التقسيم الى اوسلو، ص ٢٠١-٢٠٢ .
- (lxxii) رائد سامي حميد موسى الدوري، العلاقات السياسية السورية اللبنانية ١٩٤٣ . ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التربية، (جامعة تكريت، ٢٠٠٣) ، ص ٩١ .
- (lxxiii) توري، المصدر السابق، ص ١١٢ .
- (lxxiv) صلاح الدين عبد القادر محمد فائز ، عشرون عاماً من حربنا مع إسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٧، مطبعة الشعب، (د، ت ، بغداد) ، ص ٤١ .
- (lxxv) صالح مسعود ابو يصير ، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، ط٤ ، (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٣٩٨-٤٠٠ .
- (lxxvi) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، ٣١١/٢٧٠٦ وزارة الخارجية، الدائرة السياسية ، الى رئاسة الديوان الملكي ، ٦ اب ١٩٤٦، و١٠، ص ١٠ .

Abstract

The research also showed the official and popular Syrian position on the course of events and developments, as it supported revolutions and uprisings by holding Syrian conferences first and secondly after the establishment of the Arab League and supporting Palestinian militants with money and weapons, and announced its rejection of any division of the land of Palestine, especially the ١٩٤٧ decision, and its governmental rejection reached corridors.

The United Nations and they confirmed the rejection of the ١٩٤٧ committee's proposals regarding partition, which included two projects that included dividing Palestine into two states, an Arab state and a Jewish state, while the second project was known as the minority project, which stipulated the termination of the mandate and the establishment of a federal state consisting of two parts, an Arab and a Jewish division. And they decided to provide moral and financial support to Palestine.

The government and the people of Syria have been more committed to the decisions agreed upon in the Arab League meetings and are more serious in their implementation. That is why it bore the largest part in terms of training, preparing, preparing and arming groups of volunteers.

Syria - Britain - the Palestinian issue - the partition decision - the Zionist entity.